نضال الشعب

النضال الشعبي: اعتداء الفاشي ايتمار بن غفير على نشطاء اسطول الصمود العالمي، يظهر الصورة الحقيقية لدولة الاحتلال وارهاب الدولة المنظم بحق الشعب الفلسطيني

الاثنين 2026/5/25 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (189)

من يملك حق تعريف المستقبل الفلسطيني؟

افتتاحية العدد

لم تعد الحرب المفروضة على قطاع غزة مجرد مواجهة عسكرية مفتوحة، بل باتت جزءاً من بنية سياسية أوسع تدار على مستوى النظام الدولي، وتهدف إلى إعادة صياغة القضية الفلسطينية ذاتها؛ لا من حيث أدواتها فحسب، بل من حيث تعريفها ومفاهيمها وحدودها وشرعيتها، فالمعركة الجارية اليوم لم تعد تدور حول الأرض والحدود والسلاح فقط، بل حول من يمتلك حق إنتاج الرواية: من يعرّف الاحتلال؟ من يحدد معنى الأمن؟ ومن يصوغ شروط «السلام» في بيئة مختلّ ميزان القوة فيها منذ البداية؟

في هذا السياق، يأتي التقرير الأول لما يسمى «مجلس السلام الخاص بقطاع غزة»، المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في أيار/مايو 2026، بوصفه لحظة سياسية كاشفة لا يمكن قراءتها باعتباره وثيقة تقنية أو تقرير متابعة، بل كنص تأسيسي لمحاولة إعادة هندسة الواقع الفلسطيني بعد الحرب، وفق رؤية تفرغ مفهوم السلام من جوهره القائم على إنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة، وتعيد تعريفه كآلية لإدارة النتائج السياسية والعسكرية لهزيمة فلسطينية يراد تكريسها.

التقرير، الذي وزّعه السفير الأميركي مايك والتز على أعضاء مجلس الأمن، لا ينطلق من مقاربة ترى الحرب نتيجة مباشرة لبنية الاحتلال والاستيطان والحصار، بل يعيد اختزال المشهد في معادلة أمنية ضيقة: كيفية تفكيك عناصر القوة الفلسطينية وإعادة ضبط غزة بما يتوافق مع منطق «الأمن الإسرائيلي أولاً»، بوصفه الإطار الحاكم لأي تسوية أو إعادة إعمار أو انتقال سياسي.

ومن هنا تتكشف البنية العميقة للنص، الذي ارتبط في جوهره بالدور التنفيذي للدبلوماسي البلغاري نيكولاي ملادينوف، أكثر مما يعكس عملاً مؤسسياً لمجلس سلام غامض البنية والشرعية، فالمعادلة التي يطرحها التقرير لا تنظر إلى الاحتلال بوصفه قوة استعمارية قائمة على السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية، بل كطرف يواجه «تحديات أمنية»، بينما يعاد توصيف الفلسطيني بوصفه مصدر الخلل الأساسي في معادلة الاستقرار.

في هذا الإطار، يغيب الاحتلال فعلياً عن دائرة المساءلة داخل النص، رغم استمرار الخروقات الميدانية للقرار الدولي 2803، من اغتيالات متواصلة، وإغلاق للمعابر، وتقييد للحركة، وتوسيع للسيطرة العسكرية داخل القطاع، وصولاً إلى إعادة إنتاج جغرافيا أمنية قائمة على التجزئة والعزل وإعادة توزيع مناطق النفوذ بالقوة، والأخطر أن التقرير لا يكتفي بتجاوز مسؤولية الاحتلال، بل ينقل مركز الثقل السياسي نحو تحميل الفلسطينيين وحدهم مسؤولية تعطيل مسار إعادة الإعمار والتعافي المبكر، وكأن الدمار الواسع الذي أصاب البنية المدنية في غزة نتج عن فراغ سياسي داخلي، لا عن فعل عسكري منهجي ممتد ومتواصل.

إن هذه المعادلة تكشف خللاً بنيوياً في المنطق الدولي السائد، فحين يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني، تتحول النصوص إلى منظومة مشددة من الشروط والالتزامات والضوابط، أما حين يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن الانتهاكات تعاد صياغتها كـ «تعقيدات ميدانية» أو «تحديات أمنية»، بما يفرغ القانون الدولي من وظيفته الأساسية كأداة للمساءلة، لا لإعادة توزيع المسؤوليات بشكل انتقائي.

لكن خطورة هذا المسار لا تقف عند حدود الانحياز الدولي، بل تمتد إلى طبيعة التحديات المركبة التي تواجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، فالتحدي الأول يتمثل في محاولة إعادة تعريف القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى ملف إنساني ـ أمني يدار عبر منظومات دولية مشروطة، بما يفصلها عن جوهرها السياسي والتاريخي.

أما التحدي الثاني، فيتمثل في تعميق الانقسام الفلسطيني وإعادة إنتاجه بصيغ مختلفة، بما يضعف القدرة الوطنية الجامعة، ويحوّل التباينات الداخلية إلى مدخل لإعادة تشكيل القرار الفلسطيني من الخارج.

ويبرز تحدّ ثالث لا يقل خطورة، يتمثل في تحويل إعادة الإعمار إلى أداة ضبط سياسي، عبر ربط التمويل والمساعدات بشروط تمس جوهر الحق الوطني الفلسطيني، وتحويل الاحتياج الإنساني إلى وسيلة ضغط لإعادة صياغة السلوك السياسي.

إلى جانب ذلك، تتداخل التحديات الإقليمية والدولية في سياق أكثر تعقيداً، في ظل استمرار الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية في المنطقة، ومحاولات إعادة رسم خرائط النفوذ والتحالفات، بما يجعل القضية الفلسطينية جزءاً من صراع إقليمي أوسع، يراد فيه دفع الفلسطينيين إلى التكيف مع موازين قوة مفروضة لا يملكون التحكم فيها.

وفي مواجهة ذلك، لا تبدو الخيارات ممكنة خارج إطار إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أسس جديدة، تعيد الاعتبار لوحدة التمثيل السياسي، وتربط السياسة بالحقوق لا بإدارة الوقائع المفروضة أمنياً.

وهنا تبرز استحقاقات مركزية لا يمكن تجاوزها: استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بوصفه شرطاً لبقاء المشروع الوطني ذاته، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني باعتباره خط الدفاع الأول عن الوجود السياسي، وإعادة تفعيل المؤسسات الوطنية الجامعة وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية شاملة، وتوسيع أدوات الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي مع منظومة الاحتلال، إلى جانب حماية الرواية الفلسطينية من محاولات التشويه وإعادة التفسير القسري.

إن ما يراد تمريره اليوم ليس مجرد تسوية سياسية، بل إعادة تعريف لمفهوم الحق ذاته، بحيث تتحول الحقوق الوطنية من ثوابت تاريخية إلى امتيازات قابلة للمراجعة، ومن حقوق غير قابلة للتصرف إلى شروط قابلة للتفاوض تحت ضغط القوة، لكن التجربة التاريخية تؤكد أن الشعوب التي تواجه مشاريع إخضاع طويلة الأمد لا تمحى من معادلة التاريخ، حتى وإن اختل ميزان القوة مؤقتاً، فالمعركة على فلسطين لم تكن يوماً معركة حدود فقط، بل معركة على المعنى: معنى الحرية، ومعنى العدالة، ومعنى أن يكون الشعب قادراً على تعريف ذاته بعيداً عن شروط القوة المفروضة عليه.

غزة اليوم ليست مجرد مساحة جغرافية محاصرة، بل مختبر سياسي مفتوح لاختبار مستقبل القضية الفلسطينية برمتها، فهل يراد لها أن تبقى قضية تحرر وطني، أم أن تتحول إلى ملف يدار أمنياً ضمن هندسة إقليمية ودولية تعيد إنتاج السيطرة بأدوات مختلفة؟

تلك هي المسألة التي تتخفى خلف كل التقارير والخطط، لكنها في جوهرها ستظل مفتوحة على سؤال واحد لا يمكن تجاوزه: من يملك حق تعريف المستقبل الفلسطيني؟

النسيج الوطني ركيزة الهوية الفلسطينية الحضارية

بقلم: د. فريد اسماعيل

شكلت فلسطين منذ القدم ورغم كل الاعاصير التي عصفت بها وبكامل المنطقة، نموذجا حضاريا في العيش المشترك بين مختلف مكوناتها وشرائحها المجتمعية. فالعيش المشترك الإسلامي المسيحي في فلسطين ليس مجرد حالة عابرة او مجرد علاقة دينية، بل هو طبيعة تاريخية متجذرة منذ ما قبل الفتح العمري وحتى يومنا هذا. هذا العيش يعكس وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات ويجسد نموذجا فريدا للتسامح والشراكة في المنطقة. انه النسيج الوطني الذي يشكل ركيزة الهوية الفلسطينية الحضارية الجامعة الضاربة جذورها عميقا في التاريخ لأكثر من خمسة عشر قرنا. شراكة في الأرض والمصير تجلت بوحدة عملية كإشراف عائلات مسلمة على مفاتيح كنيسة القيامة رمزا للثقة المتبادلة والوحدة المجتمعية.

وإذا ما عدنا قرونا إلى الوراء، نجد أن الشعب الفلسطيني كان دوما عصيا على الانجرار إلى مستنقع الفتن المذهبية والطائفية. فالعهدة العمرية عام ٦٣٨ ضمنت حقوق الطوائف المسيحية وحمت كنائسهم وكرست روح العيش المشترك والاحترام المتبادل وفهم الآخر. وفي القرون الوسطى، ورغم الحملات الصليبية، بقيت العلاقات اليومية بين المسلمين والمسيحيين قائمة في المدن والقرى الفلسطينية رغم القهر الذي مارسه المستعمرون آنذاك بغطاء ديني بحجة التبشير وتحرير مهد السيد المسيح.

وفي العهد العثماني، سمح لكل الطوائف لا سيما المسيحية بممارسة شعائرها الدينية بحرية تامة مع استمرار تقليد العائلات المسلمة بحراسة مفاتيح كنيسة القيامة. أما في القرن العشرين وفي فترة الانتداب البريطاني، واجه الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه وبوحدة وطنية تحديات الاستعمار والتهجير. فلقد حاول الانتداب البريطاني شق وحدة الصف الفلسطيني عبر سياسات « فرق تسد» إذ اعتمد على محاولات تقسيم المجتمع إلى طوائف واديان، لكنه لم ينجح في اثارة نعرات دينية أو طائفية أو خلق صراع إسلامي مسيحي، بفضل تمسك شعبنا بهويته الوطنية الجامعة، وظل الانقسام الأساس بين شعبنا الفلسطيني واليهود المهاجرين الذين دعمتهم بريطانيا.

وقد حاولت بريطانيا مرارا إبراز الطوائف المسيحية ككيانات منفصلة أو منحها امتيازات إدارية، لكنها لم تنجح في خلق شرخ حقيقي. ولذلك عمدت إلى طرح مشاريع على اساس ديمغرافي دون الاعتماد على تقسيم ديني داخلي، بل على الفصل بين العرب واليهود كمشروع لجنة بيل عام ١٩٣٧. ورغم المحاولات البريطانية بقيت الوحدة الوطنية بفضل التماسك التاريخي الذي كرسه العيش المشترك الذي جعل الهوية الفلسطينية تتجاوز الانقسامات الطائفية. فالانقسام لم يكن بين مكونات الشعب الفلسطيني، وإنما هو انقسام مع المشروع الصهيوني البريطاني.

العيش المشترك لم يكن شعارا نظريا، بل ممارسة عملية في مواجهة الاستعمار والتهجير. فقد كان المسيحيون كما المسلمون جزءًا اصيلا من الحركة الوطنية الفلسطينية، وانصهروا معا في كل محطة كبرى من النضال ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. فقد شاركوا معا في ثورة النبي موسى ضد الانتداب البريطاني، وكانت من أولى الانتفاضات الشعبية ضد الانتداب عام ١٩٢٠. وفي ثورة البراق عام ١٩٢٩ حيث وقف المسيحيون من ابناء شعبنا الى جانب المسلمين في الدفاع عن القدس، وشاركوا في المظاهرات والاحتجاجات ضد الاعتداءات الصهيونية. وما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ في الثورة الكبرى، توحد أبناء الشعب الفلسطيني من في الإضراب العام الذي استمر ستة أشهر، وفي العمل المسلح ضد القوات البريطانية والمستوطنين اليهود. كما انعكس الانصهار الوطني والعيش المشترك في وحدة الموقف الرافض لمشروع التقسيم عام ١٩٤٧، مؤكدين على وحدة الأرض والشعب.

ولم تميز نكبة العام ٩٤٨ بين مسلم ومسيحي، ما عزز رغم الجراح الشعور بالمصير المشترك ووحدة الهوية الوطنية، فالشعب الفلسطيني لم يشهد على مدى تاريخه أي نوع من التوترات إثنية كانت او طائفية أو مذهبية، فهو شعب متجانس لم يعرف تاريخه التعصب والتطرف، فالفلسطيني المسلم والمسيحي يقدم وطنيته وعيشه المشترك على اي موضوع آخر. وبعض الانقسامات القليلة في التاريخ الفلسطيني يتأسس على الصراعات السياسية في البيئة الخاصة والمحيطة. وحتى حين كانت تحاول بعض قوى الخارج تحويل الصراعات المحيطة والمؤثرة عليه إلى صراعات مذهبية أو عرقية، لم تكن لتجد لها الحوامل الداخلية إلا بتحويلها إلى معادل سياسي، إذ أن تجذر الحس الوطني الفلسطيني وعمقه التاريخي والحضاري ومنظومة قيمه الاجتماعية كانت تختزن مع الزمن تصورا للذات الفلسطينية مختلفا عما أراده الاستعمار والحركة الصهيونية، وشكلت حصنا للعيش المشترك والمصير الواحد لا يمكن اختراقه. ولذلك لم يكن غريبا أن يمارس المناضلون المسيحيون كما المسلمون دورهم الريادي والقيادي في صفوف الثورة الفلسطينية المعاصرة بمختلف فصائلها كما في كافة هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

انطلاقا من ذلك، يمكن الجزم بأن الانقسام الحالي في الساحة الفلسطينية لا علاقة له بالعيش المشترك، كما أن التساؤل عن جذور هذا الانقسام وحصرها بأساس سياسي او اجتماعي إنما هو تجاهل متعمد لمنبت الجذر، وهو منبت خارجي بكل تجلياته يتمثل بمشروع اخواني عابر للحدود يصطنع لكل قطر أو بلد يتغلغل فيه، سمات خاصة وهمية يعمل على تكريسها على أرض الواقع كسلطته على قطاع غزة منذ الانقلاب، لتصبح الوحدة الوطنية أكثر تعقيدا وأبعد من أن يستعيدها بيان نتيجة لقاءات في عاصمة ما.

إن الصراع في الحالة الفلسطينية اليوم ليس مذهبيا أو طائفيا، بل بين مشروع وطني جامع تناضل من أجله مختلف شرائح شعبنا وسلطته الوطنية رغم ارباكاتها، هدفه وطن حر يضمن العدالة والمساواة بين كل ابناءه بمختلف شرائحهم المجتمعية والمدنية والدينية والطبقية، ومشروع اخواني دولي لا يؤمن بالمواطنة في وطن لجميع ابناءه، هدفه السيطرة على الاقليم وإقامة نظام ظلامي هجين تحكمه اجندات خارجية. مشروع اصطدم بعدم قدرة اصحابه على تفكيك حالة العيش المشترك في المجتمع الفلسطيني، فعمدوا الى اعتماد نظرية «التفكيك العائلي» من خلال الاستقطاب بمختلف الطرق من داخل العائلة ليصبح الأخ مناقضا لأخيه بالفكر والعقيدة، ما يحدث شرخا عائليا ومجتمعيا طويل الأمد.

هذا النهج الذي شجعت دولة الاحتلال على استمراره وساهمت بتسهيل رفده بالدعم المالي الذي كان يمر شهريا عبرها، أربك الواقع الفلسطيني ولا زال شعبنا حتى اليوم يدفع ثمن مغامراته. لكن شعبنا الذي تجاوز كل الاعاصير والأزمات على مدى قرون بفضل تماسكه وتجانسه وعيشه الواحد وارادته وتمسكه بهويته الفلسطينية الوطنية الحضارية، حتما سيكون قادرا على رمي هذه الصفحة الصفراء البالية من كتاب الزمن الفلسطيني، وسيبقى شعبنا النموذج الحضاري في العيش المشترك والمصير الواحد رغم كل ما يتعرض له اليوم من مخاطر مصيرية.

انتخابان فلسطينيان في مواجهة متغيرات إسرائيلية في صندوق الاقتراع

بقلم: نسيم قبها

بينما تنشغل الساحة الفلسطينية بانتخابات أكبر حزبين، فتح وحماس، تقترب الانتخابات (الإسرائيلية) من موعدها بعد ثلاثة أشهر. هذا التزامن ليس مجرد صدفة تقويمية، بل لحظة اختبار حقيقية للسياسة الفلسطينية، تستدعي وقفة جادة مع متطلبات المرحلة.

قراءة في واقع الانتخابات الفلسطينية

تشكل انتخابات فتح وحماس، كل على حدة، محطة داخلية بالغة الأهمية. ففي فتح، تعكس العملية الانتخابية صراع أجيال وأجنحة، بين قيادة تاريخية وشباب يتطلع للتجديد المحفوف بمخاطر رؤيوية ما زالت تفاعلاتها قائمة ، وستستمر لفترة ليست بالقصيرة . أما في حماس، فتدور الانتخابات في ظل تحديات إدارة قطاع غزة وعلاقات إقليمية متغيرة مشتبكة.

لكن الخطر الحقيقي يكمن في أن تظل هذه الانتخابات حبيسة الإطار الداخلي، دون أن تترجم إلى مشروع وطني جامع. فالتجارب السابقة علمتنا أن التنافس الداخلي، حين يفتقد لرؤية شاملة، يتحول إلى هدر للطاقة وابتزاز للشارع الفلسطيني.

المتطلبات الملحة للمرحلة

أولاً: إنهاء الانقسام كمقدمة لأي سياسة استشرافية. لا يمكن الحديث عن مواجهة تحديات المرحلة دون سلطة وطنية موحدة تستند إلى برنامج سياسي واضح. انتخابات فتح وحماس يجب أن تكون مدخلاً لانتخابات تشريعية ورئاسية شاملة، وليس بديلاً عنها.

ثانياً: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون إطاراً جامعاً لكل القوى، بما فيها حماس. فالمنظمة وحدها المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً وقانونياً في أي مفاوضات أو محافل دولية.

ثالثاً: تطوير خطاب سياسي واقعي يجمع بين الحقوق التاريخية ومتطلبات المرحلة. لا يمكن الاستمرار في سياسة ردود الفعل على المتغيرات (الإسرائيلية) ، بل المطلوب مبادرة فلسطينية تحدد خيارات المقاومة والتفاوض والحقوق المدنية في إطار استراتيجي متكامل.

الانتخابات (الإسرائيلية) واستشراف المتغيرات

بعد ثلاثة أشهر، يصعد (الإسرائيليون) إلى صناديق الاقتراع في مشهد سياسي لا يبشر بتحول جوهري. الاستطلاعات ترجح عودة بنيامين نتنياهو أو تشكيل حكومة يمينية متطرفة بقيادة أطراف أكثر تشدداً. السيناريو البديل حكومة وسط قد تكون أقل تطرفاً لكنها ستبقى أسيرة أجندة الاستيطان والأمن.

في كل الاحتمالات، لا يوجد أفق سياسي (إسرائيلي) لحل الدولتين. الاحتمال الأكبر هو حكومة تضم أحزاباً تتبنى الضم التدريجي للضفة الغربية، مع استمرار سياسة التهويد في القدس، والحصار على غزة، مع تحسينات شكلية في الظروف المعيشية كغطاء لتصدير واقع الأبارتايد.

هذا يعني أن الانتخابات (الإسرائيلية) تحمل أخباراً سيئة للفلسطينيين مهما كانت نتيجتها. لكن التحدي الفلسطيني ليس في ردة الفعل على النتائج، بل في الاستعداد المسبق بخطة وطنية.

الرؤية الاستشرافية

ما لم تتحرك القيادة الفلسطينية الآن، ستجد نفسها بعد الانتخابات (الإسرائيلية) أمام خيارين: إما القبول بمنطق إدارة الصراع بدلاً من حله، أو العودة إلى مربع المواجهات المتناثرة.

المطلوب تحركاً على ثلاثة مسارات متزامنة:

المسار الأول: الوحدة الداخلية الفعلية، بحكومة تكنوقراط تدير الضفة وغزة، ومجلس وطني يعيد بناء المنظمة.

المسار الثاني: الذهاب إلى الأمم المتحدة والمحاكم الدولية ليس لانتزاع قرارات شكلية، بل لترجمة تقارير محكمة الجنايات الدولية حول جرائم الحرب إلى إجراءات قانونية ملزمة، بالتنسيق مع حركة المقاطعة BDS.

المسار الثالث: فتح نقاش مجتمعي جاد حول خيارات المستقبل: هل نتمسك بحل الدولتين رغم موته السريري؟ هل ننتقل إلى مطلب دولة واحدة ديمقراطية متساوية الحقوق؟ أم نتبنى استراتيجية تفاوضية جديدة؟ القرار المفصلي يحتاج إلى إجماع وطني، وهذا الإجماع لا يتحقق إلا بالحوار وحده.

الخلاصة

الانتخابات الفلسطينية فرصة ثمينة لا ينبغي تفويتها. إن أوصلت فتح وحماس إلى قيادات أكثر شباباً وواقعية، وقادت إلى حوار جاد، فسنكون أمام لحظة تحول إيجابي. أما إذا بقيت احتفالات شكلية تعيد إنتاج الوجوه والأدوات نفسها، فستجد فلسطين نفسها بعد الانتخابات (الإسرائيلية) أكثر ضعفاً وتشرذماً.

الشارع الفلسطيني يريد قيادة توحد ولا تفرق، تخطط ولا ترتجل. الانتخابات (الإسرائيلية) بعد ثلاثة أشهر ليست مصيراً محتوماً، بل اختبار لقدرتنا كفلسطينيين على قراءة المتغيرات والتكيف معها بذكاء وطني. الثمن الباهظ ليس في فوز حزب أو خسارة آخر، بل في بقاء الحال على ما هو عليه.

شرط الديمقراطية لأي شرعية شعبية

قبل كل شيء، لا قيمة لانتخابات تفقد شرطها الديمقراطي. فالتجارب السابقة أثبتت أن الانتخابات التي تُجرى في غياب حرية التعبير، أو تحت ضغط أمني، أو دون إشراف قضائي مستقل، تنتج قيادات تفتقد الثقة الشعبية، مهما كانت نياتها. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة داخل فتح وحماس - تتيح الترشح الحقيقي، والنقاش العلني، وصناديق الاقتراع السرية، وقبول النتائج - هو الضمانة الوحيدة لقيادات تحمل شرعية أخلاقية وسياسية. الشعب الفلسطيني الذي ضحى بكل غالٍ لاستعادة حقه، يستحق أن تُصنع قراراته عبر صناديق اقتراع شفافة، لا عبر غرف مغلقة. ديمقراطية الداخل هي البوابة الوحيدة لبناء مشروع وطني قادر على مواجهة التحديات الخارجية بثقة وجماهيرية حقيقية. بدون هذا الشرط، تبقى الانتخابات مجرد حبر على ورق، والشرعية سراباً.

وسط احتفالات إسرائيل وعجزٍ وتواطؤٍ دولي

الاحتلال يعدل أوامر عسكرية مطبّقة في الضفة استعدادا لتطبيق قرارات الإعدام بحقّ الأسرى الفلسطينيين

حقوقيون: الأمر العسكري يفرض منظومة أشد تطرفا لعقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين ويلغي أسس المحاكمة العادلة

تقرير – نائل موسى

وسط تبادل اقطاب الائتلاف الفاشي الحاكم في تل ابيب بزعامة بنيامين نتنياهو، التهاني والثناء على تمرير جريمة قانون في الكنيست يتيح اصدار عقوبة الإعدام بحق الاسرى الفلسطينيين، شرع جيش الاحتلال الإسرائيلي بالاستعداد عمليا لتطبيق قرارات الاعدام.

وسارع قائد ما يسمى قيادة المنطقة الوسطى بجيش الاحتلال، بالتوقيع على تعديل على الأحكام الأمنية ضمن استعدادات منظومة الأمن الإسرائيلية، لبدء تطبيق العقوبة بحق أسرى فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

وأصدر في 17 أيار/ مايو الجاري، أمرًا عسكريًا بزعم تطبيق «قانون عقوبة الإعدام» الذي أقره الكنيست يوم 30 آذار/ مارس 2026. إلا أن الأمر يتجاوز، بصورة خطيرة، حتى القانون غير القانوني في أساسه، عبر توسيع تعريف الحالات التي قد تُفضي إلى الإعدام، ونقل عبء إثبات عناصر أساسية في القضية إلى المتهم، بما يؤسس لمنظومة عقابية أشد تطرفًا وقسوة من القانون ذاته.

وأفصح وزيرا الحرب، يسرائيل كاتس، والأمن القومي، إيتمار بن غفير، عن الخطوة في بيان مشترك صدر وسط دعم واشنطن لشرعنه قتل الاسرى الفلسطينيين بخلاف القانون، وتراخي المجتمع الدولي الذي يجاهر برفض ومعارضة عقوبة الإعدام برمتها وسط اتهامات له بالتواطؤ.

وذكر البيان أنه «بعد إقرار قانون عقوبة الإعدام في الكنيست، بمبادرة من المتطرف بن غفير، تواصل كاتس مع جيشه، لبدء تنفيذ أحكام القانون في المنظومة الأمنية، بتعزيز تعديل أمر الأحكام الأمنية في الضفة الغربية». علما بأن جمعيات ومنظمات حقوقية، أكّدت أن إقرار القانون هو تجاوز للقانون الدولي.

وأضاف أن «قائد قيادة المنطقة الوسطى بجيش الاحتلال، آفي بلوط، وبتوجيه من كاتس، وقّع تعديلا ، يتيح بتطبيق عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين، بما يمثل تغييرا واضحا، لا لبس فيه بان من يتهم بقتل اليهود، لن يتمكن من الاعتماد على الصفقات، أو الشروط، أو الأمل في الإفراج عنه مستقبلا»، وان عليه أن يعلم أن دولة إسرائيل ستحاسبه حتى النهاية»، على حدّ وصف البيان الذي ذكر أن «رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، ووزير الأمن القومي، قد دفعوا نحو هذه الخطوة التي لا تُمارَس الاحتواء، بل يُتخذ القرار، ويُعاقب، ويُفرض ثمن باهظ لا يستطيع أي (أسير) دفعه».

وزعم كاتس في البيان ان عهد الاحتواء؛ (الأسرى) الذين يقتلون اليهود انتهى، لن يقبعوا في السجون بظروف مريحة، ولن ينتظروا صفقات، ولن يحلموا بالإفراج عنهم؛ سيدفعون الثمن الأغلى». مهنئا بن غفير «الذي قاد، بدعم من نتنياهو، هذا القانون المهم»بحسب وصفه.

وأضاف: «فور إقرار القانون، أصدرتُ تعليماتي للجيش بالعمل على تنفيذه في الضفة بتوقيع تعديل الأمر من قِبل قيادة المنطقة الوسطى، نُفعّل السياسة الجديدة».

وقال إيتامار بن غفير: «لقد وعدنا، ووفينا بوعدنا. يجب أن يعلم الذي يقتل اليهود أن نهايته لن تكون إطلاق سراحه، بل الإعدام، وأهنئ نتنياهو، وكاتس، وقائد القيادة الوسطى على تبنيهم هذه السياسة المهمة، وتطبيقها».

وكانت صادقت الهيئة العامة للكنيست، أواسط الشهر الجاري، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون ينص على إنشاء هيئة قضائية خاصة لمحاكمة معتقلين فلسطينيين تتهمهم إسرائيل بالمشاركة في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بما يشمل إمكانية إصدار أحكام بالإعدام بحقهم.

وحظي القانون بتأييد 93 عضو كنيست، من دون معارضة، بدعم من الائتلاف الحكومي وغالبية أحزاب المعارضة الإسرائيلية، بعد تعاون بين رئيس لجنة الدستور والقانون البرلمانية، واعتبر وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، المصادقة على القانون، أحد أهم اللحظات في عمر الكنيست الحالي»،

ويشترط القانون عدم إطلاق سراح أي شخص يشتبه في مشاركته في هجوم السابع من تشرين

وينص على إنشاء هيئة قضائية خاصة ستعمل فعليًا كمحكمة عسكرية، للنظر في ملفات أكثر من 250 معتقلًا مما يطلع عليهم في إسرائيل عناصر «النخبة» التابعة لحركة حماس، تحتجزهم إسرائيل منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وبحسب نص القانون، ستُقدَّم لوائح الاتهام إلى محكمة عسكرية في القدس، تشمل تهمًا مثل «الإبادة الجماعية»، و«المساس بسيادة الدولة»، و«التسبب بالحرب»، و«مساعدة العدو زمن الحرب»، إلى جانب مخالفات بموجب قانون «مكافحة الإرهاب» واتهامات بالقتل.

ويمنح القانون رئيس أركان جيش الاحتلال صلاحية تعيين المدعين العسكريين، بناء على توصية من المدعي العسكري العام، فيما ستتألف هيئة المحكمة من ثلاثة قضاة، على أن يكون أحدهم على الأقل قد شغل سابقًا منصب رئيس محكمة عسكرية.

كما يتيح القانون للمحكمة تجاوز قواعد الإجراءات الجنائية وقواعد الإثبات بحجة أن ذلك «ضروري لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة»، بما يشمل التعامل مع مواد التحقيق، وسلسلة الأدلة، واتخاذ قرارات استنادًا إلى مرافعات مكتوبة، وإجراء تعديلات تتعلق بسماع الشهود.

وقال بيان وزارة الخارجية الأميركية إن الولايات المتحدة «تحترم» حق سلطات الاحتلال «السيادي في تحديد قوانينها وعقوباتها الخاصة بالأفراد المدانين بالإرهاب»، بينما أعربت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول أخرى عن «قلقها العميق»، تجاه تلك الخطوة، مطالبة بالتراجع عنها.

واعتبر خبراء إجراءات الاحتلال، نسف للقواعد الدولية واستمرار للإبادة الجماعية ومحاولة للسيطرة على وجود أصحاب الأرض من كيان دموي يتنكر للقانون الدولي والعدالة الإنسانية وقالوا ان هذه الأوامر تكشف الوجه الحقيقي القبيح لنظام الاحتلال القائم على الانتقام والقتل الجماعي باعتباره انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وتقويضًا صارخًا لمبادئ العدالة والضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، وتوجب على المجتمع الدولي، وكافة الجهات ذات الصلة بالتحرك الفوري لإلغاء هذا القانون ومحاسبة قادة الاحتلال على انتهاكاتهم.

وتوفير الحماية الدولية للأسرى الفلسطينيين

ودعت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري إسرائيل إلى إلغاء قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين فورا، مؤكدة أنه يكرّسا «الفصل العنصري». ويوجه ضربة لحقوق الإنسان وأكدت اللجنة، أن القانون الإسرائيلي، الذي يُجيز إنزال عقوبة الإعدام للمدانين بـ«الإرهاب» ويستهدف الأسرى الفلسطينيين بشكل خاص؛ يُكرّس «التمييز العنصري» ضد الفلسطينيين، داعية إلى إلغائه فورا.

وقالت «يوجّه القانون الجديد ضربة قوية لحقوق الإنسان، إذ يُلغي وقف إسرائيل الفعلي لتنفيذ أحكام الإعدام منذ عام 1962، ويُوسّع نطاق استخدام عقوبة الإعدام». مطالبة إسرائيل أيضا بإنهاء جميع السياسات والممارسات التميزية والعنصرية ضد الفلسطينيين».

وذكرت اللجنة أنه ينبغي على إسرائيل «ضمان حقوق (جميع الأسرى الفلسطينيين) في المساواة أمام القانون، والأمان الشخصي، والحماية من العنف أو الأذى الجسدي، والوصول إلى العدالة».

وبحسب اللجنة، ينبغي على الدول الأخرى «ضمان عدم استخدام مواردها، لفرض أو دعم سياسات وممارسات تمييزية ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وتتولى هذه اللجنة المؤلفة من 18 خبيرا مستقلا، مراقبة امتثال الدول الأطراف البالغ عددها 182 دولة، لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وبموجب أحكام هذه الاتفاقية التي دخلت حيّز النفاذ عام 1969، يتعين على الدول القضاء على التمييز العنصري، والقضاء على الفصل العنصري، وضمان المساواة أمام القانون من دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني.

قال نادي الأسير الفلسطيني، إنّ إدخال تعديلات على الأوامر العسكرية المطبّقة في الضفة ، بما يقضي بتوسيع تطبيق عقوبة الإعدام بحقّ الأسرى الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بعد نحو شهرين من إقرار ما يُسمّى بقانون "إعدام الأسرى" ، وكذلك بعد فترة وجيزة من إقرار قانون إنشاء محاكم خاصة لمعتقلي غزة الذين تدّعي سلطات الاحتلال مشاركتهم في أحداث السابع من أكتوبر يُشكّل تصعيداً خطيراً جديداً في سياق المشروع الاستعماري الإبادي الذي تمارسه منظومة الاحتلال، ويؤكّد مجدداً حجم المخاطر الوجودية التي تهدّد الفلسطينيين في ظلّ حالة العجز الدولي الممنهجة، واستمرار تجاهل الاحتلال لكل النداءات والمطالبات الدولية بوقف تشريعاته العنصرية والإبادية، وفي ظلّ تواطؤٍ دوليّ وفّر للاحتلال غطاءً سياسياً وقانونياً لمواصلة جرائمه.

وأضاف النادي: الاحتلال الإسرائيلي لم يكتفِ بممارسة الإعدام الفعلي بحقّ الفلسطينيين عبر القتل الميداني اليومي، وعمليات الإعدام البطيء داخل السجون والمعسكرات، بل بات يعمل بصورة متسارعة على تقنين هذه الجرائم ومنحها غطاءً تشريعياً وقضائياً، في محاولة لترسيخ منظومة قانونية استعمارية تُشرعن القتل، وتحوّل المحاكم العسكرية إلى أدوات ترسيخ في مشروع الإبادة المستمر بحقّ الشعب الفلسطيني.

وتابع: هذه التشريعات تأتي في وقتٍ تتصاعد فيه جرائم المستعمرين المسلحين في الضفة الغربية، الذين تحوّلوا إلى شريكٍ أساسي في تنفيذ عمليات القتل والإعدام بحقّ الفلسطينيين، تحت حماية مباشرة من جيش الاحتلال، وفي إطار سياسة رسمية تهدف إلى تكريس الإرهاب المنظّم ضدّ أبناء شعبنا، ودفع الفلسطينيين نحو مزيد من الاستهداف والمحو والاقتلاع.

وأكد نادي الأسير، أنّ المشهد الكلي لما يتعرّض له الشعب الفلسطيني اليوم، من حرب إبادة شاملة، وسياسات محو وتجويع واعتقال وتعذيب وقتل جماعي، بلغ ذروته التاريخية، ولم يعد الأمر متعلّقاً بالفلسطينيين وحدهم، بل بات اختباراً أخلاقياً وإنسانياً للعالم أجمع، الذي يشهد على إبادة شعبٍ كامل على مرأى ومسمع من البشرية، دون أن ينجح حتى اللحظة في فرض مساءلة حقيقية على منظومة الاحتلال الإسرائيلي.

وبصفته جزءاً من الحركة الحقوقية الفلسطينية، قال: أنّه رغم النداءات المتكررة التي وُجّهت خلال الفترة الماضية، والرسائل التي أُرسلت إلى جهات الاختصاص الدولية، فإنّ المجتمع الدولي فشل في وقف هذه القوانين العنصرية، ما يستوجب اليوم الانتقال من دائرة الإدانات الشكلية إلى فرض إجراءات فعلية وعاجلة لمحاسبة الاحتلال ومؤسساته.

وجدّد مطالبته للدول الحرّة، والبرلمانات والاتحادات الدولية، باتخاذ موقف واضح تجاه" الكنيست"، والعمل الفوري على إنهاء عضويته في الأطر البرلمانية الدولية، ومقاطعته باعتباره مؤسسة تُشرعن الإبادة الجماعية، وتُنتج القوانين العنصرية التي تستهدف الوجود الفلسطيني وحقوقه الأساسية، في الحياة والحرية وتقرير المصير.

وفي غضون ذلك، طالبت 5 مؤسسات حقوقية بالإلغاء الفوري للأمر العسكري الذي يفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ويؤسس لمنظومة أشد تطرفًا وقسوة حتى من «قانون عقوبة الإعدام» الذي يزعم تطبيقه خلال 7 أيام، مؤكدةً أنها ستتوجه إلى المسار القضائي في حال عدم الاستجابة لمطلبها.

وجهت منظمات حقوق الإنسان، رسالة عاجلة إلى السلطات الإسرائيلية ذات الصلة، طالبت فيها بالإلغاء الفوري للأمر. بعد ان قدمت وعدد من النواب العرب التماسًا إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد «قانون عقوبة الإعدام» باعتباره قانونًا غير دستوري وتمييزيًا ويتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وأكدت أن «الأمر العسكري يشكل تصعيدًا إضافيًا يتجاوز قانون عقوبة الإعدام' نفسه، من حيث توسيع نطاق الجرائم التي قد تُفضي إلى الإعدام أو من خلال المساس بضمانات المحاكمة العادلة. إذ يضيف الأمر تعريفات فضفاضة ومسيسة في صياغة تتجاوز حتى التعريفات المتشددة الواردة في القانون

ومنح الأمر، النيابة العسكرية امتيازات استثنائية في الإثبات، بافتراض وجود الظروف والعناصر القانونية التي ترفع جريمة القتل العمد إلى مستوى الجريمة المعاقب عليها بالإعدام، دون إلزام النيابة بإثبات هذه العناصر بصورة فعلية. في خروج خطير عن المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة

وتؤدي التعديلات إلى توسيع وتعميق منظومة عقوبة الإعدام، ضمن إطار قانون يُعد من أكثر قوانين الإعدام تطرفًا وتشددًا في العالم. إذ يُطبق القانون حصريًا على الفلسطينيين، ويحرم المحكومين من أي إمكانية للعفو أو تخفيف العقوبة، ويجيز إصدار أحكام بالإعدام دون اشتراط إجماع هيئة القضاة، كما يفرض تنفيذ الحكم خلال 90 يومًا من صدور القرار النهائي.

وأكدت المنظمات أن «الأمر العسكري يشكل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي وقوانين الاحتلال، إذ أن صلاحيات القائد العسكري في الأراضي المحتلة تستمد مشروعيتها من القانون الدولي الإنساني وتبقى مقيدة به، في حين لا يجيز هذا القانون نقل أو فرض التشريعات الإسرائيلية الداخلية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الأراضي المحتلة «، مطالبة بالإلغاء الفوري للأمر العسكري خلال سبعة أيام، او ستتوجه إلى المسار القضائي في حال عدم الاستجابة لمطلبها.

وما تزال ردود الفعل المناهضة لشرعنة إعدام الأسرى بعيدة عن دائرة التأثير في إحباط نفاذ القانون أو التراجع عنه أمام إصرار الاحتلال على تطبيقه، بدفع التيار اليميني الحاكم، وتأييد واشنطن للقرار بزعم أنه «حق سيادي»، مما أثار تنديداً فلسطينياً واسعاً.

وشهدت الساحة موجة غضب واسعة، عقب إقرار «كنيست» الاحتلال قانونًا يقضي بإعدام فلسطينيين مُدانين «زوراً» بتهم «الإرهاب»، بوصفها الخطوة الأخطر منذ سنوات على صعيد التشريعات المرتبطة بالأسرى. وبذلك، يكون الاحتلال قد انتقل من سياسة القمع والانتهاكات داخل السجون إلى «شرعنة القتل.

بينما تتواصل ردود الفعل الفلسطينية الرسمية والفصائلية والشعبية والأهلية الرافضة «للتشريع العنصري والعدواني بحق الشعب الفلسطيني»، في خطوة قوبلت أيضاً بانتقادات دولية وعربية وحقوقية واسعة، ولكنها وجدت تأييداً أميركياً بزعم حق الاحتلال في تحديد قوانينه الخاصة.

واعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن القانون يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بما تكفله من حماية للأشخاص وضمانات للمحاكمة العادلة، ومخالفته للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وجريمة حرب بحق الشعب الفلسطيني، في سياق سياسات الاحتلال وإجراءاته التصعيدية في الأرض الفلسطينية كافة

واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، القانون تحولاً خطيراً في تشريع الإبادة وتبني الإعدام الميداني والقتل والعقاب الجماعي الذي يستهدف الأسرى الفلسطينيين، ما يضع حكومة الاحتلال في مواجهة مباشرة مع القانون الدولي ومنظومة العدالة الدولية.

فشل العدوان الأمريكي الإسرائيلي وتراجع مشروع الهيمنة في المنطقة

بقلم: محمد عبد القادر عبد الهادي

تشير التطورات السياسية والميدانية إلى أن العدوان الأمريكي الإسرائيلي على «الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وعلى قوى المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق واليمن، لم ينجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الرامية إلى تقويض هذه القوى أو فرض معادلات جديدة في المنطقة.

ويأتي هذا التصعيد في سياق مشروع أوسع يستهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يخدم مخططات الضم والتوسع والسيطرة، وهو ما تكشفت ملامحه بشكل أوضح بعد فشل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتحول الاستراتيجية الإسرائيلية من سياسة الردع إلى الهجوم الشامل والمستمر في مواجهة قوى المقاومة والدول الرافضة لمشاريع التطبيع.

ولا يمكن قراءة هذا المشهد بمعزل عن الصراع الجيوسياسي العالمي المتصاعد بين الولايات المتحدة من جهة، وكل من الصين وروسيا وحلفائهما من جهة أخرى، وهو صراع يتجلى في عدة ساحات، أبرزها الحرب في أوكرانيا، والتوترات في أمريكا اللاتينية، والحصار المفروض على كوبا، إضافة إلى محاولات تعزيز النفوذ في مناطق استراتيجية مختلفة حول العالم.

وقد استغلت إسرائيل أحداث السابع من أكتوبر لتوسيع نطاق عملياتها العسكرية، إلا أن هذه التطورات كشفت في المقابل عن تراجع صورة التفوق العسكري الإسرائيلي، وعمقت من أزمته السياسية والأمنية، كما أبرزت حجم الارتباط الوثيق بينه وبين الدعم الأمريكي المباشر، وعدم قدرته على إدارة صراع طويل الأمد دون كلفة متزايدة.

كما أن هذا المسار ساهم في تعميق الانقسامات داخل الولايات المتحدة وبينها وبين عدد من الدول الأوروبية، التي أبدت تحفظات واضحة على بعض أشكال الدعم العسكري والسياسي، وهو ما يطرح تساؤلات حول مستقبل التماسك داخل التحالفات الغربية التقليدية.

وفي المقابل، لم تنجح الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية على إيران وقوى المقاومة في إحداث اختراق حاسم، سواء على مستوى قدراتها الدفاعية أو برامجها العسكرية، بما في ذلك القدرات الصاروخية والدفاعية، الأمر الذي يعكس حدود القوة في فرض الإرادات السياسية بالقوة المباشرة. وتواجه إسرائيل اليوم أزمة متفاقمة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تترافق مع تزايد الهجرة إلى الخارج وتعمق الانقسامات الداخلية، في ظل استمرار الحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني، وما رافقه من تدهور في صورتها على المستوى الدولي، وتراجع فعالية خطابها الإعلامي والدبلوماسي.

كما أسهمت المجازر المستمرة في قطاع غزة والاعتداءات المتكررة في الضفة الغربية والقدس ولبنان في تعزيز حالة العزلة الدولية للاحتلال، ودفعت قطاعات واسعة في العالم، بما في ذلك في أوروبا والولايات المتحدة، إلى مراجعة مواقفها تجاه الرواية الإسرائيلية.

وفي السياق العربي، أظهرت التطورات الأخيرة محدودية فاعلية بعض المشاريع الإقليمية المطروحة تحت عناوين التعاون الأمني أو التحالفات السياسية والاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بمسارات التطبيع، في ظل استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني وتفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة والضفة الغربية.

ويطرح هذا الواقع تساؤلات جدية أمام القوى والأحزاب العربية والفلسطينية حول كيفية استثمار اللحظة الراهنة، وبناء حالة من الصمود والمقاومة السياسية والشعبية، وكبح مسارات التطبيع، وتعزيز الدعم للقضية الفلسطينية في ظل التصعيد المستمر.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، يبرز تحدٍ أساسي يتعلق بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية وبناء قواسم مشتركة بين مختلف القوى، بما يتيح تطوير استراتيجية مقاومة شاملة قادرة على مواجهة الاستيطان والتهويد والحصار، خاصة في ظل تصاعد السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض وقائع جديدة على الأرض.

وفي الختام، فإن المرحلة الراهنة تفرض إعادة الاعتبار للبعد الوطني والقومي العربي، وتفعيل العمل المشترك بين القوى الديمقراطية والشعبية العربية، في مواجهة مشاريع التفكيك والتطبيع والطائفية، بما يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية باعتبارها مركز الصراع في المنطقة.

بكين تودع ترامب وتستقبل بوتين.. هل يتم ترتيب صياغة جديدة لعلاقات الدول الكبرى قريباً؟

بقلم: خليل حمد

لا شك أن الصين نجحت في جرِّ العالم نحو الشرق، باستضافتها لزعيمَي أكبر دولتين في العالم في عاصمتها بكين خلال أسبوع واحد، وإذا كانت الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة والصين السبب الرئيسي في زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى بكين، فعلى العكس من ذلك، التحالفات العميقة هي السبب الرئيسي في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى العاصمة الصينية. قد تبدو الأسباب متناقضة، لكن ربما ما يتقاطع بين الزيارتين أكثر من مجرد حصولهما بفارق أيام فقط!

لم يكد ترامب يغادر بكين حتى وصلها بوتين. وفي أجندة كل منهما ملفاته المختلفة وأهدافه الخاصة، لكن بالتأكيد هناك ما يتقاطع بين الزيارَتين المتتاليتين، ومربط الفرس هنا في «الرسالة السياسية» التي أرادت الصين أن تقول من خلالها: أستطيع أن أحتوي الأمريكي، خصمي السياسي والاقتصادي اللدود، دون أن تتأثر شراكتي الاستراتيجية مع الحليف الروسي.

في مفردات هذه الرسالة استقبال استثنائي وعلني للرئيس الأمريكي، سجادة حمراء ومراسم عسكرية في قاعة الشعب الكبرى. أطفال يلوّحون بالأعلام، وعزف رسمي، واستعراض حرس الشرف. رسائل إعلامية مكثَّفة عن «الاستقرار» و«الشراكة بدل الصراع». حرص الصينيون على إظهار أهمية الزيارة في صياغة العلاقة بين البلدين من خلال اصطحاب ترامب إلى مواقع رمزية مثل «معبد السماء» وسور الصين، وفي ذلك تأكيد على أهمية الزيارة (وهي الأولى لرئيس أمريكي منذ زيارة ترامب نفسه عام 2017 إبان ولايته الأولى)، وتركيز على تاريخ الأمة الصينية التي تقول ضمنياً إنها ليست مجرد قوة اقتصادية منافسة لأميركا، بل حضارة ودولة عمرها آلاف السنين.

للعلم فقط فإن بوتين بالمقابل، أو «الصديق القديم» للصين كما حرصت الرسائل الإعلامية على وصفه أثناء الزيارة، سبق وزار هذه المواقع والأماكن التاريخية مراراً، لكن زياراته ليست حدثاً يحظى باستعراض إعلامي، وهذا ليس عيباً أو تقليلاً من أهمية زياراته، بل إنها إعلان مهم بحد ذاته يؤكد أن موسكو حليف استراتيجي لبكين، وليست بحاجة لإيصال «رسائل» سياسة عن أهمية ودور وتاريخ الصين.

المؤكد أن تقاطعات ملفات البحث في الزيارتين مهمة أيضاً. أرادت الصين احتواء التصعيد مع واشنطن في ظل ملفات كثيرة مشتعلة وقابلة للانفجار، وعلى رأسها الحرب التجارية وملف تايوان والحرب على إيران وما أفرزته من أزمة طاقة في العالم، واحتدام سباق الذكاء الاصطناعي بين البلدين، فيما ركزت بكين خلال زيارة الرئيس الروسي على تعزيز الثقة المتبادلة وعدم تأثر العلاقة الاستراتيجية والتعاون طويل الأمد بزيارة ترامب، والتنسيق ضد الضغوط الغربية، وبالطبع ملفات مهمة مثل حرب أوكرانيا وأزمة الطاقة الناتجة عن الحرب على إيران.

أغلقت الصين الباب أمام ترامب في ملف تايوان بالتأكيد على أنها «خط أحمر»، بينما نجحت في الوصول إلى صيغة لإدارة المنافسة مع الولايات المتحدة بالحديث عن إنشاء مجلس تجارة بين البلدين، أما في ملف الطاقة فالأمر يتقاطع مع زيارة بوتين. يدرك ترامب تأثير الصين ووزنها السياسي والاقتصادي في هذا الملف المهم لواشنطن، بينما تعلم الصين أن استمرار حالة عدم الاستقرار في توريدات الطاقة سيؤثر على صناعاتها، عاجلاً أم آجلاً، وهنا يأتي دور الشراكة الاستراتيجية مع موسكو وزيادة واردات الطاقة من روسيا لتغطية الفاقد الناتج عن الإرباك الحاصل في هرمز، وهذا يتقاطع أيضاً مع الحاجة الروسية المستمرة لتوسيع السوق الصينية في مواجهة «العقوبات» الغربية.

ولأن الاقتصاد هو محرك السياسة الحقيقي، فإن السوق الروسية مهمة جداً للتقنيات الصينية بعيداً عن «العقوبات» والإجراءات الاقتصادية الأمريكية والغربية، وهو أمر حيوي بالنسبة لموسكو التي يمكنها أن تستبدل تقنيات الغرب بتقنيات الشرق، ناهيك عن الاقتراب خلال الزيارة من الوصول إلى آليات أوسع للتبادل التجاري بالعملات الوطنية، لحماية التجارة الثنائية من مخاطر الحصار والإجراءات الأمريكية والغربية.

علاوة على ذلك، تدرك كل من بكين وموسكو أنهما أقوى معاً، وأن جزءاً من نجاح الصين في استقبال ترامب للمرة الثانية ليس وليد جهودها الخاصة فقط، بل عززته الشراكة الاستراتيجية مع موسكو في كل المجالات، الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وبناء عليه فإن رسوخ الموقف المتبادل من قضايا الأمن القومي لكلتا العاصمتين يعزز موقعهما على الساحة الدولية. تتمسك روسيا بدعم الصين في قضية تايوان التي يستخدمها الغرب لابتزاز بكين، بينما تقدم الأخيرة الدعم السياسي والعسكري وفق احتياجات موسكو في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

كما أن الحرب على إيران تفرض نفسها على أجندة النقاش بين بوتين وشي جين بينغ بما هو أبعد من أزمة الطاقة وسلاسل التوريد، بل بما يتعلق بالاستجابة السريعة للعاصمتين الحليفتين إزاء الانتهاكات الأمريكية والإسرائيلية للقانون الدولي، والتي أظهرت أنه حتى المنظمات الدولية كمنظمة شنغهاي ومجموعة بريكس مثلاً تفتقر إلى قدرة سريعة للتحرك في مواجهة تلك البلطجة الدولية.

في الخلاصة، الزيارتان ليستا عاديتين، زعماء الدول الكبرى اجتمعوا في قمتين (قمة ثلاثية ربما لكنها بطابع ثنائي!)، والمعاني التي رشحت من الزيارتين في الشكل والمضمون تؤكد عدة نقاط: زيارة ترامب تعكس قناعة صينية أمريكية مشتركة أن إدارة التنافس أصبحت ضرورة استراتيجية وليست خياراً سياسياً، بينما ترسخ زيارة بوتين خروج العلاقات الصينية الروسية من محور «المركزية الأمريكية»، وإدراك الجانبين أن عمق تحالفهما يعني «عدالة دولية» أفضل و«استقراراً استراتيجياً عالمياً» أكثر متانة وديمومة.

بقلم:
محمد علوش

منطق التحول

لا يمكن فهم القمة التي جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمعزل عن السياق التاريخي الأوسع لإعادة تشكّل النظام الدولي في مرحلة انتقالية دقيقة، تتراجع فيها الأحادية القطبية لصالح توجه متزايد نحو تعدد مراكز التأثير، بما يعكس تحولات عميقة في بنية العلاقات الدولية وإعادة توزيع القوة عالمياً.

تمثل هذه القمة محطة سياسية ذات دلالة في مسار إعادة ضبط الإيقاع العالمي، وتعكس رغبة واضحة لدى بكين وموسكو في تعزيز التعاون الاستراتيجي وتوسيع مجالات التنسيق المشترك، في مواجهة حالة عدم الاستقرار المتصاعدة، وفي ظل الحاجة المتزايدة إلى نظام دولي أكثر توازناً واستقراراً وإنصافاً في إدارة الشؤون العالمية.

في حديث الرئيس الصيني عن «الحوار الاستراتيجي» و«رفع مستوى العلاقات إلى درجة جديدة»، يظهر مسار متدرج نحو تعميق الشراكة بين البلدين على أساس المصالح المتبادلة والتفاهم السياسي، بما يعزز قدرتهما على الإسهام في بلورة مقاربات مختلفة للتعامل مع التحديات الدولية، بعيداً عن منطق الاحتكار أو التفرد بالقرار العالمي.

أما الإشارة إلى «نظام عالمي أكثر عدالة وحكمة»، فهي تعكس توجهاً سياسياً يهدف إلى إعادة الاعتبار لمبدأ التوازن في العلاقات الدولية، وبناء منظومة أكثر إنصافاً في توزيع الأدوار والفرص، بما يحد من مظاهر الهيمنة، ويعزز التعددية واحترام حق الشعوب في اختيار مساراتها التنموية والسياسية.

وتأتي هذه التحولات في سياق أوسع من التغيرات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، حيث تتجه العديد من القوى إلى إعادة تعريف مفاهيم السيادة والشراكة والتعاون، في ظل إدراك متزايد بأن العالم لم يعد يحتمل نموذجاً أحادياً في إدارة مصالحه وأزماته المتشابكة.

كما أن التأكيد على أن العالم يعيش حالة متزايدة من عدم الأمان يعكس واقعاً موضوعياً يتمثل في تصاعد الأزمات واتساع بؤر التوتر وتداخل النزاعات، وهو ما يفرض الحاجة إلى مقاربات أكثر واقعية وتوازناً في إدارة العلاقات الدولية، تقوم على الحوار والتفاهم بدلاً من التصعيد أو الانفراد بالقرار.

ويعكس التقارب الروسي–الصيني مساراً متقدماً في بناء علاقة استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تنسيق المواقف في القضايا الدولية الكبرى، بما يسهم في إعادة تشكيل التوازنات داخل النظام الدولي وفتح المجال أمام حضور أكبر للتعددية في صياغة القرار العالمي، في مقابل تراجع منطق السيطرة الأحادية.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة هذا التحول باعتباره جزءاً من تغير أوسع في طبيعة القمم والعلاقات بين القوى الكبرى، حيث لم تعد تدار وفق منطق الهيمنة المركزية، بل باتت أقرب إلى إدارة مشتركة ومعقدة للتحديات العالمية، في ظل تراجع القدرة على فرض إرادة طرف واحد على النظام الدولي.

وإذا ما تمت مقارنته بمراحل سابقة، فإن القمم التي كانت تجمع واشنطن وموسكو كانت تعكس نمطاً مختلفاً من إدارة النظام الدولي يقوم على مركزية القرار، بينما يتجه المشهد اليوم نحو تعددية متزايدة في مراكز التأثير، ما يفرض إعادة صياغة أدوات الفهم والتحليل للعلاقات الدولية.

هذا التحول لا يعني انهيار النظام الدولي القائم، بقدر ما يعكس عملية إعادة تشكّل تدريجية تنبع من دينامية تاريخية مرتبطة بتغيرات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية كبرى، تعيد توزيع القوة والنفوذ على نطاق عالمي. وفي هذا السياق، فإن تعزيز العلاقات الروسية–الصينية يمكن النظر إليه كعامل من عوامل الدفع نحو نظام دولي أكثر توازناً، يحد من الانفراد في القرار العالمي، ويفتح المجال أمام نموذج أكثر تعددية يقوم على التعاون والشراكة بدلاً من الإقصاء والهيمنة.

وتجدر الإشارة إلى ما ورد في البيان الصيني–الروسي المشترك، والذي أضاف أبعاداً سياسية واضحة إلى هذا المسار، حيث أكد الجانبان رفض استخدام قضايا حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، في موقف يعكس التمسك بمبدأ السيادة وعدم التدخل، كما حذّر البيان من أن المشروع الأمريكي المعروف بـ«القبة الذهبية» يحمل تداعيات سلبية خطيرة على الأمن والاستقرار الدوليين، داعياً في الوقت نفسه إلى وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة، بما يعكس حضوراً متزايداً للقضايا الدولية والإقليمية وخاصة القضية الفلسطينية في خطاب القوى الكبرى، كما شدد الجانبان على مواصلة التنسيق لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات التي تواجه النظام الدولي، في إطار رؤية تقوم على إدارة مشتركة للأزمات وتعزيز الاستقرار العالمي.

إن قمة شي–بوتين، في ضوء ما سبق، تمثل خطوة متقدمة في مسار تاريخي مفتوح لإعادة تشكيل العلاقات الدولية، حيث يتجه العالم نحو مرحلة جديدة من التوازنات المتحركة التي لا تزال في طور التشكل، لكنها تحمل ملامح نظام دولي أكثر تعددية واستقراراً في المستقبل.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش
هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور